المال والاقتصاد

مصر تدرس طرح صكوك إسلامية لدعم الموازنة

□ أكد وزير المالية المصري السابق د. سمير رضوان، أن هناك العديد من البدائل للسندات المالية العادية، والتي تأتي على رأسها إقامة مشروع قومي كبير يمكن استغلال الفائض منه لسد العجز في الموازنة العامة للدولة ، شريطة أن يتملك هذا المشروع أصحاب الصكوك الإسلامية التى تصدرها الدولة. وقال رضوان إن «هناك نوعا آخر من السندات يسمى سندات البترول والذهب يمتلك من خلالها صاحب الصك نسبة محددة من البترول أو الذهب الذي سيتم استخراجه وهى تسمى صكوك سلعية ومن الممكن بيع هذه الصكوك في سوق الأوراق المالية». وأشار رضوان، إلى أن أفضل أنواع الصكوك الإسلامية الذي يمكن أن يحدث طفرة في الدولة هو صكوك استصلاح الأراضي بحيث يتم جمع مبلغ معين من المال لاستثماره في استصلاح الأرض ثم يتم تمليكها لأصحاب هذه الصكوك، موضحا أن هذا النوع يمكن استخدامه فى حل مشكلة القمح التي تعانى منها مصر.

دعاوى التحشيد مستمرة على «تويتر»

عمومية ساخنة لـ«الغرفة» صباح اليوم.. والنّصاب بمن حضر

كتب - كريم حامد

يعقد ببيت التجار في الساعة العاشرة من صباح اليوم الأحد اجتماع الجمعية العمومية العادية لغرفة تجارة وصناعة البحرين، وسيكون النصاب القانوني للاجتماع صحيحاً بمن حضر من أعضاء الغرفة المسددين لاشتراكاتهم السنوية لعام ٢٠١١.

ومن المتوقع أن تشهد الغرفة اجتماعا ساخنا بعد الدعوات التي أطلقها بعض التجار لحضور الجمعية العمومية والضغوط التي يمارسها أحد عضوي مجلس الإدارة المفصولين على أنصاره للحضور والتهديد بسحب الثقة من مجلس الإدارة الحالي في حالة رفض عودته الى المجلس.

وقد شهد الأسبوع الماضي تكثيفا كبيرا لهذه الدعوات على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة (تويتر) بهدف استغلال حالة الشارع السياسي في الوقت الراهن وخلق تعاطف ضد قرار الفصل الذي شمل اثنين من أعضاء مجلس الإدارة في أعقاب أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١.

وعلمت «أخبار الخليج» من مصادر موثوقة أن دعوى العضو المفصول تلقى بعض القبول لدى عدد محدود من أعضاء مجلس الإدارة الحالي يقدر بنحو ٤ أعضاء من إجمالي ١٨ عضوا يضمهم مجلس الإدارة.. وسبق أن تبنى أحد أعضاء مجلس الإدارة الحاليين مطلب عودة العضوين المفصولين بدعم من أعضاء المعارضة داخل المجلس غير أن طلبهم قوبل بالرفض من أغلبية الأعضاء.

ويتضمن جدول أعمال الاجتماع التصديق على محضر الاجتماع السابق للجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ ٩ ابريل ٢٠١١، ومناقشة التقرير السنوي لمجلس الإدارة لعام ٢٠١١ الذي يستعرض فيه المجلس إنجازات وتوجهات الغرفة وأهم القضايا والموضوعات التي كانت مدار اهتمام ومتابعة الغرفة في العام الماضي، كما سيتم مناقشة الميزانية والحسابات الختامية للغرفة عن السنة المالية ٢٠١١، وتعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٢.

وقد نشرت الغرفة تقريرها السنوي على موقعها الإلكتروني لإطلاع أعضائها على ما يتضمنه التقرير من عرض لأهم الأنشطة الرئيسية لمجلس الإدارة وللجان الغرفة واللجان المشتركة بين الغرفة والحكومة وتقرير عن حركة الأعضاء بالإضافة إلى تقرير مدققي الحسابات الختامية، ويمكن للأعضاء الاطلاع على نسخة من التقريرين السنوي والمالي على الموقع الإلكتروني للغرفة على العنوان التالي:www.bcci.bh.

بحضور الأمين العام لمجلس التعاون عبداللطيف الزياني

اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف يؤكد دور القطاع الخاص في دول المجلس

مساهمة القطاع الخاص الخليجي في إجمالي الناتج المحلي تصل إلى ٣٥٪

يكشف اجتماع مجلس إدارة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الأربعون يوم غد الاثنين برئاسة خليل الخنجي رئيس الاتحاد وبحضور الدكتور عبداللطيف الزياني أمين عام دول مجلس التعاون الخليجي ورؤساء وأعضاء مجالس الاتحاد والأمناء والمديرين والرؤساء التنفيذيين بالغرف الأعضاء عن دور القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجوانبها المختلفة، وذلك من خلال مؤشرات توضح مدى فاعلية هذا الدور منها المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشتمل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي على قطاع الزراعة والصيد والصناعات التحويلية وقطاع التشييد بالإضافة إلى القطاعات الخدمية الإنتاجية مثل التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والمواصلات وقطاع المصارف والتأمين، ويتضح من تحليل البيانات الإحصائية الصادرة في هذا الخصوص أن مساهمة القطاع الخاص الخليجي في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين ٣٣ و٣٥٪ ، كما بلغ متوسط معدلات النمو السنوي للقطاع الخاص الخليجي حوالي ١٥٪ سنوياً، أما من حيث قيمة مساهمة القطاع الخاص الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس فقد ارتفعت من حوالي ٢٠٥,٩ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ أي بنسبة زيادة قدرها ١٤,٩٪ لترتفع مرة أخرى إلى ٢٧٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧ وبنسبة ١٥٪، ثم إلى ٣٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٠. وتتركز معظم مساهمات القطاع الخاص في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التجارة والسياحة والنقل والمواصلات وقطاع الخدمات المالية والتأمين وغيرها.

كما يناقش الاجتماع الذي يستضيفه اتحاد غرف الإمارات وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي الشروط المرجعية لدراسة دور القطاع الخاص الخليجي في التحول من مجلس التعاون الى اتحاد خليجي بعد ترحيب قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمتهم الأخيرة في الرياض بالاقتراح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية بشأن الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، حيث قرروا في هذا الصدد تشكيل هيئة متخصصة يتم اختيارها من قبل الدول الأعضاء بواقع ثلاثة أعضاء لكل دولة، يوكل إليها دراسة المقترحات من كل جوانبها في ضوء الآراء التي تم تبادلها بين القادة. وتقدم الهيئة تقريراً أولياً في شهر مارس ٢٠١٢ إلى المجلس الوزاري في دورته الأولى لعام ٢٠١٢ لرفعها لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، وترفع الهيئة توصياتها النهائية إلى اللقاء التشاوري الرابع عشر لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون.

ويطرح خلال الاجتماع أيضاً أهم معوقات السوق الخليجية المشتركة من منظور القطاع الخاص مثل قيام بعض الدول بحصر أنشطة ممارسة تجارة الجملة في أنشطة معينة، او وضع قيود على تملك الأراضي والأسهم، كذلك عدم السماح بقيام شركات بدون شريك وطني، كذلك عدم السماح بفتح فروع للبنوك التجارية وغيرها الكثير. كما أن هناك معوقات ترتبط بالاتحاد الجمركي الموحد مثل حماية الوكيل وتعريف القيمة المضافة والإجراءات الجمركية الروتينية وغيرها.

○ عبد اللطيف الزياني.

وقال رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي خليل خنجي ان الاتحاد يسعى في المرحلة الراهنة إلى تعزيز رؤيته لتوفير البيئة المناسبة لتطوير أداء القطاع الخاص الخليجي وتعزيز قدراته التنافسية، ليكون قاطرة التنمية في اقتصادات دول مجلس التعاون والأداة الدافعة نحو تكاملها ووحدتها. ومن أبرز ما يسعى لتحقيقه الاتحاد هو العمل على تنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدت من خلال مجلس الاتحاد، التي أكدت تفعيل دور القطاع الخاص في مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس للوصول الى الوحدة الاقتصادية الكاملة بينهم، مؤكداً أن الاتحاد يسعى إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص الخليجي في سن القوانين والأنظمة والقرارات والتشريعات الخليجية المتعلقة بالشأن الاقتصادي والخليجي المشترك من خلال المشاركة بالدراسات والمذكرات الخاصة بهذه القوانين والاستمرار في تمثيل القطاع الخاص الخليجي لدى اللجان الوزارية والفنية التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وخاصة تلك التي تبحث القرارات المتعلقة بالتبادل التجاري ومضاعفته والتي بلغت ٩٣ مليار دولار حتى نهاية ٢٠١١، إضافة إلى تنسيق التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة وهو ما من شأنه تعميق العلاقات الاقتصادية الخارجية للقطاع الخاص الخليجي.

من جهته عبر محمد ثاني الرميثي رئيس اتحاد غرف الامارات رئيس غرفة أبو ظبي عن ترحيب دولة الامارات العربية المتحدة بالسادة المشاركين في اجتماع مجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في دورته الاربعين، مشيراً الى أن العاصمة أبوظبي تفخر بانعقاد هذا الاجتماع لما سيبحثه من مواضيع وقضايا تهم القطاع الخاص الخليجي والذي يأتي ضمن توجهات دولة الامارات نحو تعزيز العلاقات الخليجية بين اصحاب الاعمال الاماراتيين ونظرائهم الخليجيين، مبدياً دعم ومساندة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ليلعب الدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية الخليجية ويكون رائداً الى تمثيل هذا القطاع الحيوي وخاصة في هذه الفترة التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي والتطور والنماء في ظل القيادة السياسية الرشيدة متمنياً التوفيق والنجاح والوصول الى الأهداف المرجوة.

في هذا الخصوص أشار الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم نقي إلى أن مساهمة القطاع الخاص الخليجي في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين ٣٣ و٣٥٪ ، كما بلغ متوسط معدلات النمو السنوي للقطاع الخاص الخليجي حوالي ١٥٪ سنوياً، أما من حيث قيمة مساهمة القطاع الخاص الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس فقد ارتفعت من حوالي ٢٠٥,٩ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ أي بنسبة زيادة قدرها ١٤,٩٪ لترتفع مرة أخرى إلى ٢٧٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧ وبنسبة ١٥٪، ثم إلى ٣٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٠. وتتركز معظم مساهمات القطاع الخاص في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التجارة والسياحة والنقل والمواصلات وقطاع الخدمات المالية والتأمين وغيرها.

تستضيفه المنامة من ٩ إلى ١١ أبريل الجاري

«صلة الخليج» ترعى منتدى البحرين الدولي للحكومة الإلكترونية ٢٠١٢

أعلنت صلة الخليج، شركة مراكز الاتصال والإسناد الخارجي للأعمال الحائزة على العديد من الجوائز، رعايتها الذهبية لفعاليات منتدى البحرين الدولي للحكومة الالكترونية ٢٠١٢ الذي يستضيفه فندق «ريتز كارلتون» بالمنامة من ٩ إلى ١١ أبريل الجاري.

وقال جوزيف توفيق الرئيس التنفيذي للشركة إن صلة الخليج يسرها تقديم الدعم لمنتدى الحكومة الالكترونية، مشيراً إلى أن رعايتها للمنتدى تؤكد على التزامها تجاه تطوير الحكومة الالكترونية بالبحرين.

وأضاف: «تعتبر خدمة العملاء معياراً حاسماً لنجاح أي مشروع تجاري وخاصة في القطاعات التي تتنامى المنافسة فيها، حيث تعد الشركات اليوم متجانسة تقريباً فيما يتعلق بالمنتجات والأسعار، إلا أن العنصر الحقيقي الوحيد الذي يميز شركة عن أخرى يتمثل في خدمة العملاء، حيث يمكنها من خلاله إحداث الفرق والتميز، وسوف يوفر المنتدى للشركات المشاركة منصة مثالية لمناقشة القضايا الرئيسة المتعلقة بالقطاع».

من جانبه توجّه المهندس عبد المجيد القصاب، رئيس جمعية المهندسين البحرينية ورئيس منتدى البحرين الدولي للحكومة الالكترونية، بالشكر إلى شركة صلة الخليج على هذه المساهمة القيّمة، مؤكداً أن إدارة خدمة العملاء تأتي على رأس أولويات كبرى القطاعات في عالم اليوم.

أضاف القصاب: «توفر مراكز الاتصال فرصاً للتوظيف وتضمن ولاء العملاء وتحقيق العائدات للشركة، وقد نجحت صلة الخليج، من خلال تبني أفضل الممارسات الدولية، في إحداث نقلة نوعية في إدارة خدمة العملاء في البحرين، ومن خلال دعم هذا المنتدى المهم تؤكد الشركة مجدداً التزامها تجاه المساعدة في تحسين التقنية المتطورة والبنى التحتية الالكترونية في البحرين».

يشار إلى أن منتدى البحرين الدولي للحكومة الالكترونية ٢٠١٢ يقام تحت الرعاية الكريمة لسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات.

دور المرأة العربية

بقلم:

عدنان أحمد يوسف×

تأخذ معظم التقارير الاقتصادية الدولية على البلدان العربية ضعف مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية كأحد أسباب ضعف إنتاجية المجتمع ونمو الاقتصاد. إن حق المرأة في المساواة في المجتمع والحياة الاقتصادية هو حق طبيعي كفله ديننا الحنيف، وبحكم وجودها كإنسان فاعل ومؤثر في الحياة. ويظهر ذلك فيما تقلدته المرأة من مناصب قيادية عليا على جميع المستويات كوزيرة ووكيلة وسفيرة ووكيل ادعاء وعضو في البرلمان وموظفة وعاملة وغيرها.

كما شهد العقد الماضي تطورا سريعا في مشاركة سيدات اعمال العرب في النشاط الاقتصادي، حيث يقدر أن ٢٧٪ من المشاريع التجارية في الدول العربية مملوكة من قبل النساء.

وقدرت دراسة أجرتها مؤسسة «مايفير لإدارة الثروات» حجم الثروة التي تستثمرها سيدات الأعمال الخليجيات بنحو ٤٠ مليار دولار في ٢٠١٠.

كما إن السيدات اللواتي شغلن مناصب عليا في مختلف القطاعات سواء في الجهات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أظهرن أداء استثنائياً، وتمثل هؤلاء النساء مصدر إلهام لغيرهن من بنات جنسهن، ما شجعهن على القيام بأدوار أكبر في مجتمعاتنا، وأعطاهنّ الأمل في إمكانية تحقيق النجاح في شتى مجالات الحياة إذا ما تمّ توظيف مهاراتهنّ في الأماكن المناسبة. فعلى سبيل المثال، يحظى القطاع المصرفي العربي بنخبة متميزة من القيادات المصرفية النسوية اللاتي أثبتن جدارتهن باستحقاق. ومع ذلك، فأن حجم العمالة النسوية في القطاع المصرفي العربي لا يتجاوز الـ٥٪.

وتبرز هذه الأرقام بما لا يقبل الشك وجود بنية استثمارية نسائية عربية قوية. وفي ضوء أن الدول العربية في حاجة ماسة إلى تعاون اقتصادي أوسع تستطيع من خلاله الوقوف ضد تيارات العولمة والتكتلات الاقتصادية القائمة، يبرز دور سيدات الأعمال بحضورهن المتنامي على الساحة الاقتصادية، وخصوصا أن هناك تطورًا بالفعل في حركتهن ونموًا متزايدًا ومتنوعًا في المجالات والأنشطة التجارية المختلفة كافة التي اخترقنها، وهو ما يتبين من خلال مجمل اللقاءات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية التي يشاركن فيها إلى جانب بنائهن أسسا مؤسسية لخدمة أغراضهن كمجالس سيدات الأعمال، وكذلك اجتيازهن انتخابات الغرف التجارية.

وعلى ذلك فإنه بالتنسيق وتوحيد الجهود فيما بينهن يمكن أن يحققن ما يطمحن في الوصول إليه وما تطمح في الوصول إليه الدول العربية. ومن المهم أن تكون ركيزة الانطلاق بالنسبة إليهن في ذلك، هي توسيع الأنشطة التي يعملن فيها، وخصوصا والواضح أن أغلب أموال سيدات الأعمال تنحصر في مجالات معينة كالصناعات الخفيفة وتجارة الجملة والتجزئة ومجال العقارات والمطاعم والفنادق على الرغم من أن إمكانياتهن المالية أكبر من ذلك بكثير.

ولعب العديد من الحكومات العربية دورًا في تمكين سيدات الأعمال وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لهن حتى يخضن المجال الاقتصادي بنوع من الحرية، وكانت البداية عبر الإصلاح التربوي الذي ساعد على ظهور السيدات المتعلمات ممن يتمتعن بدرجة عالية من الكفاءة التي تمكنهن من لعب دورهن الطبيعي، كما تم تدشين قوانين العمل الجديدة التي تسمح لهن بالحصول على الرخص التجارية التي تشجّعهن على استثمار أموالهن وأصولهن في المشاريع الصناعية والتجارية.

ورغم هذه النجاحات المتحققة على أرض الواقع فإن سيدات الأعمال العرب مازلن يعانين صعوبات وعقبات تحول بينهن وبين تحقيق ما يتطلعن إليه من طموحات تمكنهن من المساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الاقتصادية، ولعل من أهم هذه العقبات قلة وأحيانا عدم وجودهن بالشكل المأمول في أغلب مجالس إدارات الغرف التجارية وإدماجهن بصورة كاملة في مواقع اتخاذ القرار.

ومن الصعوبات القائمة أيضًا أن التشريعات الحالية تشجع المشاريع التجارية الضخمة بصورة أكبر من المشاريع التجارية الصغيرة، التي من الصعب أن تستمر في ظل هذه الظروف الاقتصادية المحيطة، فالتجار الكبار أقوياء يستطيعون الصمود بعكس أصحاب المشاريع الصغيرة.

ومن موقعنا هذا، ندعو المصارف العربية إلى إيلاء اهتمام أكبر لدعم مساهمة المرأة العربية في الحياة الاقتصادية، سواء من خلال تأسيس أقسام خاصة تهتم بتمويل وتطوير أعمال المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الخاصة بالنساء، أو من خلال أنشاء أقسام تساند وتدعم إدارة ثروات سيدات الأعمال العرب ومساعدتهن على تطوير أعمالهن وأنشطتهن، ولعل قيام اتحاد المصارف العربية بتبني عدد من الفعاليات في هذا المجال سوف يسهم في تحقيق هذه الأهداف.

□ رئيس اتحاد المصارف العربية